



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/شوال/١٤٢٩هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٨ م . برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كور كيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله الملازم أول الحقوقي
ظافر عبد الرحمن حسن .
المميز عليها / ميعاد ثامر كاظم وكيلها المحامي علي حسين السعيد .

الإدعاء:

إدعى وكيل المدعية أمام محكمة القضاء الاداري ان موكلته تطلب منح اولادها القاصرين نور ومحمد ومريم المولودين لأب فلسطيني (خليل نور الدين) الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وقدمت طلب لدى المدير لشؤون الجنسية الا انه رفض التظلم ونتيجة للمرافعة الغيابية العننية والاطلاع على المستندات المبرزة أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٢٠٠٨/٨٦ في ١٧/٦/٢٠٠٨ القاضي بالزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بمنح القاصرين الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدتهم العراقية مع تحميله الرسم المدفوع وأتعاب المحاماة ، وقد اعترض المعارض (المدعى عليه) على القرار

(٤-١)



المذكور بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢ ونتيجة المرافعة الحضورية العننية أصدرت المحكمة المذكورة قرارها المرقم ٨٦/قضاء اداري/اعتراضية/٢٠٠٨ في ٢٨/٨/٢٠٠٨ القاضي بـرد اعتراض المعارض وتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧ مع تحميل المعارض/إضافة لوظيفته مصاريف المحاكمتين الغيابية والاعتراضية ، ولعدم قناعة المعارض (المدعى عليه) بالقرار المذكور فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ طالباً نقضه وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه غير صحيح حيث ان المحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧ ورد الاعتراض دون ان تلاحظ المحكمة انها لم تبحث موضوع التظلم الذي أوجبه الفقرة (و) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ ولم تبين في حكمها ما إذا كانت الدعوى مقامة وفق المدة المبينة في الفقرة (ز) منها وإنما ذكرت في صدر القرار الغيابي (وجد ان الاعتراض مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً) رغم عدم وجود

(٢-٤)



اعتراض أصلاً وان الدعوى تنظر بصفتها الأصلية وليست دعوى اعتراضية وان هناك فرقاً بين التظلم والاعتراض . كما انه أساساً لا يوجد أي تظلم وإنما هناك طلب مقدم من المدعية ميعاد ثامر كاظم الى مدير شؤون الجنسية تطلب فيه منح أولادها نور ومحمد ومريم أولاد خليل نور الدين شهادة الجنسية العراقية وان القرار صدر على نفس الطلب في ٢٠٠٨/٤/٧ بالامتناع عن إصدار شهادة الجنسية فكان المتعين التظلم من هذا القرار وعلى المحكمة سؤال المدعية عما اذا كانت قد تظلمت منه من عدمه ومن ثم تنظر ما اذا كانت الدعوى مقامة ضمن المدة الواردة في الفقرة (ز) . هذا من جهة ومن جهة أخرى ان المدعية أقامت الدعوى أصالة وحسب وصايتها ولم تكلف المحكمة المدعية بإبراز حجة الوصاية كما لم تسأل منها عن سبب إقامتها أصالة وهل أنها تطلب منحها الجنسية العراقية رغم أنها عراقية وأبرزت صورة من شهادة الجنسية . ولوحظ في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/٥/١٤ لم تدون مضمون المستمسكات المبرزة وجهة إصدارها وإنما ذكرت أبرز (جواز سفر وبيانات وهوية الأحوال المدنية ووثيقة) ولم تبين محتوياتها وان هذا من الأخطاء الفاحشة ان تقام الدعوى من المدعية حسب وصايتها ولم تبحث صحة الخصومة وهل لديها وصاية ام لا ولم تسأل المحكمة عن والد القاصرين ولم تدون محتويات المستمسكات المبرزة في الدعوى وتذكر في محضر الضبط انها اطلعت على الأصل وأعادته الى مبرزه وربطت صورة منه . لما تقدم يكون الحكم المميز اذ قضى بتأييد الحكم الغيابي مخالفاً لأحكام القانون للأسباب المبينة أنفاً قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لملاحظة ما تقدم وإتباعه

(٤-٣)



على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في
٢٢/شوال/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٨ م .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن